

موظفو مستشفى بيروت الحكومي يعتصمون مطالبين بمستحقاتهم؛ للتعامل مع الموظفين كافة بمعيار واحد من دون استنسابية ولا تمييز

مستحقاتهم المتأخرة عن السنين الماضية.

- التعامل مع كافة الموظفين العاملين تحت سقف المستشفى بمعيار واحد، والكيل بمكيال واحد، من دون استنسابية ولا تمييز، كون الموظف يشكل الركن الأساس لعملية النهوض بالمستشفى.

وأعلن «أننا غير معينين بأي شروط للمطالب، وبأنّ تحركنا هذا يندرج ضمن سلسلة التحركات القائمة في المستشفيات الحكومية على مستوى الوطن والدعمومة بشكل مباشر من الهيئة التأسيسية لتقابة عمالي المستشفيات الحكومية في لبنان، وبالنسبة لمن يحاولون تصنيف تحركاتنا وتسيبها كما جرت العادة لضرب الحقوق والعمل النقابي، فنقول لهم وقروا على أنفسكم وعلينا وأقروا حقوقنا وسدوا المستحقات واقطعوا الطريق أمام أي استغلال في حال وجد، وهو بالتأكيد غير موجود».

وأكد «أنّ هذا التحرك ليس الأول ونأمل أن يكون الأخير، والأسفوف شكّون أمام تحركات مقبلة في المستقبل القريب، والخيارات كلها مفتوحة للتحرك داخل المستشفى، وعلى أسوار ومدخل المستشفى، أو حتى أمام وزارات الوصاية والمعنيين».



الطار يتلو بياناً باسم المعتمدين

كونه لا يوجد أزمة مالية عندنا بحسب ما صرح معالي وزير الصحة العامة.

- استكمال تنفيذ قرار إعطاء العاملين في مصلحة التريض الحافز المالي وبديل الخبرة عن عشر سنوات داخل المؤسسة المقررة

نغذ موظفو مستشفى بيروت الحكومي الجامعي اعتصاماً صباح أمس، في باحة المستشفى للمطالبة بتنفيذ قرار مجلس الإدارة المتعلق بحقوق الموظفين وتسديد مستحقاتهم.

وتلا عضو لجنة الموظفين عضو الهيئة التأسيسية لتقابة العاملين في المستشفيات الحكومية عبدالله العطار باسم المعتمدين بياناً، أشار فيه إلى «أنّ تحركنا القديم الجديد يأتي اليوم بعد الاستهتار الواضح وغير المقبول بحقوق الموظفين وتحركاتهم ومطالبهم، والذي تجلّى خلال اجتماع مجلس الإدارة الأخير الذي تزامن في اليوم نفسه مع تحرك الموظفين، من دون أن يأتي على ذكركم أو حتى السؤال عن سبب احتجاجهم وسبب عدم تنفيذ القرارات الصادرة عنهم، بل ما زاد الطين بلّة في حينه هو إصدار قرارات جديدة بتفريعات ونقلات تكبد المؤسسة أعباء كبيرة إضافية قبل تسديد حقوق الموظفين المقررة والتي كان آخرها منذ حوالي السنة والتحفّص». وشدّد على عدد من النقاط، أبرزها:

- تنفيذ قرار مجلس الإدارة المتعلق بدرجات المتعاقدين، وبديل المساعدات المدرسية، وبديل شهر 13 بكامل بنوده وبدون استنسابية

نهرًا يلتقي لجنة أصدقاء الأسير يحيى سكاك؛ قضيته وطنية بامتياز وتعني كل أبناء الوطن



شقيق الأسير سكاك يقدم درعاً تقديرية لنهرا

الإسرى في السجون الإسرائيلية يحيى سكاك». ووضع سكاك المحافظ نهرا في «أجواء قضية الأسير سكاك التي يعمل العدو الصهيوني على معاقبته، أثار مشاركته بأضخم عملية بطولية حيث قتل عدداً من الجنود الصهاينة وضابطاً

الإسرى في السجون الإسرائيلية يحيى سكاك». ووضع سكاك المحافظ نهرا في «أجواء قضية الأسير سكاك التي يعمل العدو الصهيوني على معاقبته، أثار مشاركته بأضخم عملية بطولية حيث قتل عدداً من الجنود الصهاينة وضابطاً

استقبل محافظ الشمال القاضي رمزي نهرا في مكتبه في سراي طرابلس أمس، رئيس لجنة أصدقاء الأسير يحيى سكاك جمال سكاك، الذي وضعه في أجواء الذكرى السنوية العاشرة للانتصار على العدو الصهيوني وسبل إقامة يوم تضامني في الشمال مع قضية عميد

مخيم الشباب القومي العربي: الأنظمة المتحالفة مع الغرب تتحمّل مسؤولية تجزئة الأمة

إلى «إقامة غرفة عمليات لإدارة التوقعات، وتجاوز مركزية القرار وإشراك الحركات الاجتماعية في صنع القرار السياسي والاقتصادي وإعادة توزيع الأعباء الضريبية، وإلى سياسة اقتصادية ترفع الحيف الاجتماعي عن الفقراء، وتطبيق نموذج الحوصص الاجتماعية».

وتحدّث عضو الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي سابقاً والكااتب المصري الدكتور محمد السعيد إدريس عن «الصراع الدولي والإقليمي على الوطن العربي» فاعتبر «أنّ هناك حرباً على الهوية العربية وتجديراً للصراع والتطاحن العرقي والطائفي». وتساءل عن «السبب الحقيقي الذي يقف وراء محاصرة المشروع القومي العربي، مقابل الانفتاح على الغرب والانبطاح والاستسلام له».

وقدم تحليلاً عن مجمل التحولات السياسية التي عرفتها المنطقة، وشبكة التحالفات، والصراعات التي شهدتها منذ عام 1971، وحدد هدف القوى الاستعمارية في حماية أمن «الكيان الصهيوني»، وضمان استمرار تدفق النفط لأسواق الغرب، وتفكيك المنطقة وإعادة بنائها وفق ما يخدم مصالحها الاستراتيجية من خلال مشروع التسرب الأوسط الكبير، ونظرية الفوضى الخلاقة، وتحويل الصراع في المنطقة من صراع عربي-صهيوني، إلى صراع عربي-إيراني يتراجح فيه الاهتمام بالقضية الفلسطينية».

وأكد «أنّ التحرر من واقع التبعية والتجزئة والتقسيم يمرّ حتماً عن طريق الوحدة العربية وتحرير فلسطين». وأكد عضو المكتب السياسي للجهة الشعبية القيادة العامة رامز مصطفي، بدوره، «أنّ الأمة العربية تشكل عمقا استراتيجيا لفلسطين ولكل قواها الوطنية والقومية»، معتبراً «أنّ المشهد السياسي، وبكل ما يحمله من مأس وتحديات، مدخل لعزل فلسطين عن محيطها العربي والإسلامي باعتبارها رابطة الوصل بين مشرق الأمة ومغربها»، وحمل الأنظمة العربية المتحالفة مع الغرب مسؤولية الانهيار والتبعية والتجزئة التي تواجه الأمة».

وقال: «إن كل من يتحرك خارج دائرة فلسطين والمقاومة هو بالضرورة خارج دورة التاريخ»، مُحملاً «الشباب العربي مسؤولية الدفاع عن فلسطين باعتبارها القضية المركزية وأمانة الأجيال».

يذكر، أنّ المخيم يواصل فعالياته الثقافية والحوارية عبر ورش عمل شبابية ومحاضرات لشخصيات عربية بارزة من بينها رئيس مجلس إدارة الأهرام الدكتور أحمد السيد النجار، وعضو المكتب السياسي في الجهة الشعبية لتحرير فلسطين الدكتور ماهر الطاهر، وشخصيات ناصرية وعربية وتونسية.

«التسيق»: ربط عمل المؤسسات بانتخاب رئيس يدفع البلد نحو الانهيار

إلى بحث الخطوات الديمقراطية الممكنة لدفع الطبقة الحاكمة لإعادة التشريع إلى المجلس النيابي تشريعاً كاملاً، فما من قطاع يستطيع انتزاع مطالبه في غياب التشريع، كما عدت جميع مكوناتها وقواعدها إلى «بحث الخطوات الممكنة في الزمان والمكان والشكل والأسلوب لإجبار المعنيين على العودة إلى التشريع وإقرار سلسلة الرتب والرواتب معدلة بما يعطي لجميع الوظائف الوظيفية النسبة عينها التي أعطيت لأساتذة الجامعة والكفأة، ورفع الحد الأدنى للأجور بما يغطي الزيادة التي لم تقر عام 2012 ونسبة ارتفاع الأسعار بين العام 2012 وحالياً، وغير ذلك من القضايا الاجتماعية والمعيشية والحياتية».

الحاكمة في مناكفاتها وفي تغليب مصالحها القوية والخاصة على حساب مصلحة الوطن والمواطن، تفاقمت الأزمات الاجتماعية والاقتصادية والمعيشية والحياتية والخدمائية، حتى بنتا في مرحلة تكاد فيها الدولة تصاب بالانهيار والتفكك، وللاسف فإنّ ستة كاملة من الحوار بين أطراف الطبقة الحاكمة لم تستطع تأمين حلّ لأية مشكلة قائمة في البلد».

ولفتت هيئة التنسيق النقابية إلى «أنّ استمرار فراغ كرسي رئاسة الجمهورية دفع بهذا الاستحقاق الوطني الكبير لأن يصبح أسير التجاذبات الإقليمية والدولية مما يوحى بأنّ مسار انتخابات الرئيس ليست في المدى المنظور، وبالتالي فإنّ ربط عمل باقي المؤسسات الدستورية بانتخاب رئيس للجمهورية يزيد من حالة الانهيار الذي يصيب البلد على الصعيد كافة».

وأشارت الهيئة، في بيان بعد اجتماعها الدوري في مقر رابطة معلمي التعليم الأساسي الرسمي، والذي ناقشت خلاله سبل التحرك والمشروعة لإزام الطبقة الحاكمة بتغيير نهجها الذي يكاد يدفع بالبلد إلى الانحلال، إلى أنه وبعد أن أمعنت قوى الطبقة

البناء

متطوعو الدفاع المدني يقطعون الطريق الرئيسية وسط ساحة حلبا



وحياة عائلاتهم». وأكد المعتمدون أنهم مستمرون في تحركاتهم تصاعدياً «لحين إقرار هذه المطالب، داعين «رؤساء الاتحادات البلدية والبلديات والمخاتير وهيئات المجتمع المدني والنقابات إلى مؤازرتهم في تحركهم».

المتحدّثون على «تضامنهم مع زملائهم المعتمدين في الجنوب»، مناشدين «رئيس الحكومة والوزراء المعنيين ورئيس مجلس النواب والنواب وكل المرشحات الدينيّة والسياسيّة العمل على إقرار حقوق المتطوعين وتبنيهم وضمان حياتهم

صعد متطوعو الدفاع المدني من تحركاتهم المطالبة في محافظة عكار، فعدوا على قطع الطريق الرئيسية وسط ساحة حلبا بمباركة أهالي المتطوعين جنباً عند الحدود الجنوبية. وأقيمت كلمات عدة أكد فيها

حكيم يلتقي السفير الإيراني

النقي وزير الاقتصاد والتجارة الدكتور آلان حكيم سفير الجمهورية الإسلامية الإيرانية في بيروت محمد فتحلي حيث تمّ الاطلاع وتبادل المعلومات حول تطور العمل في البنود التي تم الاتفاق عليها في اللجنة المشتركة اللبنانية الإيرانية التي انعقدت في طهران في أوائل 2016. كما جرى تداول الشؤون السياسية الراهنّة.

مياومو الكهرباء في صور يقفلون صناديق المعاملات

أقفل العمال والمياومون وجباة الإكراء في شركة كهرباء لبنان في دائرة صور صباح أمس، صناديق المعاملات، فلم يعد بإمكان الدائرة استقبال أي معاملة، وأبقوا قفل على أعمال الصيانة والتصلّيات الخطرة. وتحدّث على سعد باسم المياومين فأكد استمرار التحرك لنيل الحقوق، وقال: «إنّ هذا الإجراء، أي إقفال صناديق المعاملات، قد تم صباحاً في جميع دوائر الجنوب».

الاتحاد الوطني للنقابات يدعو إلى اعتصام في 1 أيلول

جدّد الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في بيان إدانته «لسياسة الصفقات والسرقات التي دائما يكون المواطن والأساتذة والموظفين والعمال وذوي الدخل المحدود والمياومين المزارعين والفقراء هم من يدفعوا ثمن نتائج هذه السياسات للفاستين والمفسدين».

أضاف: «12 مليون دولار في سرقة الكوستا برافا: بعد أن أوقف الدكتور وليد صافي فمؤوض الحكومة الصفقة تمّ بقدرة قادر إعادة التزليم إلى المتعهد جهاد الحرب باقل 12 مليون دولار، نسائكم كم يوجد 12 مليون دولار في شحطة قلم؟ ولا بد من ذكر السرقة الجديّة في المعالجة الميكانيكية والتي سدّفت 440 مليون دولار من الخزينة وربما أكثر من جيوب المواطنين بعد مضاعفة سعر المعالجة الميكانيكية. وهنا نسال، في المطمر، والمعانيّة، والإنترنت، وشبكات الخسائر، والأملال البحرية والنهرية، والمطار، والمرفا، والجمارك واللائحة تطول. والسؤال الأكبر لهذه السلطة ولنا نحن مواطنين ما العمل من أجل لفة العيش، وكتاب المدرسة، ومنزل للسكن، وسرير في المستشفى، وطرقات للوصول إلى العمل، والكهرباء والمياه والهاتف والدواء والتغطية الصحية الشاملة والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؟»

وطالب الاتحاد، القضاء المختص «للمحافظة على ما تبقى من صدقية، والمحافظة على بنية الدولة والتحرك الفوري وفتح الملفات كافة التي نفوخ منها ورائع الحفلة بل أصبحت مبعثاً للفساد والمفسدين. ومن أجل كل ذلك يجدّد الاتحاد دعوته لكافة العمال والمستخدمين والأساتذة والمياومين والعاملين عن العمل والمستجربين والصيادين والمزارعين وذوي الدخل المحدود والفقراء، وكافة الهيئات النقابية والشعبية والشبابية وهيئات الحراك المدني، بالتحرك والمشاركة في الاعتصام يوم الخميس في الأول من أيلول الساعة الخامسة والنصف في وسط بيروت».

جمعية تجار الشمال تناشد زعيتراً إنهاء مأساة الإهمال في طرابلس

ناشد رئيس جمعية تجار لبنان الشمالي أسعد الحريري، في بيان، «وزير الأشغال العامة غازي زعيتراً للعمل لإنهاء مأساة مدينة طرابلس التي أهدمت الحرمان والإهمال، لإنهاء، بحق، لم تعد تحتفل المزيد».

وأشار الحريري إلى أنه «وبعد سنين على صمت الرصاص والمعارك في طرابلس، ظلّ أهل المدينة أنهم سينهضون الإنماء الموعود، والإزدهار المنشود، ليفاجؤوا بالحرق التي بدأت تقضم طرابلس بارزة من بينها مدينتهم، وتحوّلوا إلى متاهات لا تصلح للسير حتى للدواب، عدا عن البشر والسيارات، وهو إن دل على شيء فعلى أنّ طرابلس، ليست عاصمة ثانية إلا في أحلام أبنائها المصريين على الحياة رغم كل شيء». وتساءل: «أليس من حقّ الفجاء أن تفرح وتفتخ بديها لزوارها الذين تعدّ أنفسهم بهم، على أبواب مهرجانات ينتظر أن تكون من الأضخم في لبنان؟ أم أنه ممنوع على طرابلس أن يكون لها حضور على الخارطة السياحية اللبنانية، حتى ولو أرتد ذلك بمجهود فردية، ودون منة من أحد؟»

كما ناشد الحريري باسم تجار الشمال عموماً «العمل على إنهاء هذه المأساة من حفريات وخنادق المنشرة في شوارع العاصمة الثاقية، المفروض أن يكون لها مدة زمنية لنهاية العمل؟ أم أنها تنتظر الشتاء لتمتلي بمعاة الأمطار وتتحول بركا ومستنقعات ومقابر للسيارات؟»

بلديات غربي بعلبك؛ لإنصاف تمين النحتا والنفوقا خديماً

ناشد رئيس اتحاد بلديات غربي بعلبك ابراهيم نصار وزير الطاقة والمياه آرثور نظريان ومدير عام كهرباء لبنان كامل حايك «العمل على إنصاف بلدي تمين النحتا وتمين النفوقا التي يفوق عدد سكانها 40 ألف نسمة، بعدما تفاقمت أزمة الكهرباء فيها وازدادت ساعات التفتين، إذ تجاوزت الاربعمائة ساعة انقطاع في شهر تموز». كما ناشد وزير الاقتصاد آلان حكيم «وضع حد لجشع أصحاب المولدات الذين يبيعون الكهرباء بم 600 ليرة لبنانية ويرفضون تخفيض الأسعار، بالرغم من طلب البلديات في هاتين البلديتين من أصحاب المولدات تخفيض الأسعار».

ولفت نصار إلى أنّ «تفتين الكهرباء الحاد يؤثر بشكل مباشر على مياه الشفة في البلديات المذكورة، فيضطر الأهالي إلى شراء المياه التي ارتفعت أسعارها بشكل متصاعد بسبب شح المياه في الريف»، مشيراً إلى أنّ «بلديتي تمين النحتا وتمين النفوقا قريتان جدان منذ قضاء زحلة». وأضاف أنه وروساء هاتين البلديتين «بصد رفق اقتراحات لوزير الطاقة ومدير عام مؤسسة كهرباء لبنان للخروج من هذه الأزمة المستمرة منذ سنوات»، أملاً أنّ «يتجاوب المعنيين مع هذه الاقتراحات التي سيرفعونها لوزارة الطاقة قريباً».

زخور: أي شرح لقانون الإجراءات يتجاهل القرارات الرسمية والقضائية خارج عن الواقع

شأنه تعطيل أكثر من نصف مواد قانون الإجراءات أيضاً وهي مواد مختلفة عن التي أبطلها المجلس الدستوري، ومن شأنها لوحدما تعطيل القانون برتمته».

ورأى أنّ «من الخطأ القانوني أن يعطي بعض القانونيين والقضاة آراءهم الشخصية في الإعلام وبنودات وبصورة مجتزأة من دون الإضاءة على مجمل الموضوع القانوني بطريقة منهجية ومن كافة النواحي القانونية والدستورية، والأغرب أن يعمد بعض تجمعات المالكين بتنظيم ندوات قانونية ولم توجه الدعوات إلى من هم مخالفين لرايهم ومنتهزمين من الحضور ما يعرض هذه الندوات والآراء للتحيز وخلق الشك في أذهان المواطنين. مع العلم أنّ هناك الكثير من الأحكام والآراء القضائية والقانونية المتناقضة والمخالفة للآراء المعبر عنها من أعلى المراجع القضائية والرسمية، ويتوجب إظهارها جميعها وعدم التحيز لطرف ولا تعرضت الأحكام للنقض وفقاً للقانون وللبلطان، كما الحقّ بطلب ردّ القاضي، مع العلم أنّ رئيسة محكمة الاستئناف في بعيدا وغيرها من القضاة لديهم آراء قانونية مختلفت كلياً عن أدب في الإعلام مؤخرًا عن بعض القضاة وتم نشره، والمستغرب أيضاً أنه لم تتم الإضاءة عليه، خصوصاً أنها تكرست بأحكام صدرت عن المحاكم بالصورة المرمة والنهائية، كما يهمننا الإضاءة على قرار المحكمة الحادية عشرة النافذة بقضايا الإجراءات التي تمّ الإلء أمامها بعدم إحلال المحكمة مكان اللجنة وعدم إمكان الحكم بدون إحلال المحكمة، وبقضي مراجعتها، وبالتالي إنّ أي شرح للقانون يتجاهل القرارات الصادرة عن المراجع الرسمية والقضائية، يكون خارجاً عن الواقع والقانون، وتعرض للإبطال المطلق».

صعد متطوعو الدفاع المدني من تحركاتهم المطالبة في محافظة عكار، فعدوا على قطع الطريق الرئيسية وسط ساحة حلبا بمباركة أهالي المتطوعين جنباً عند الحدود الجنوبية. وأقيمت كلمات عدة أكد فيها

أوضح رئيس تجمع المحامين للطعن وتعديل قانون الإجراءات المحامي أديب زخور، في بيان أمس، أنه نظراً «للتناقض الذي ظهر مؤخراً في الإعلام عن بعض القانونيين وبعض القضاة في شرحهم لقانون الإجراءات، يهمننا توضيح بعض النقاط القانونية التي لم يتم تبيانها وبدونها لا يمكن فهم إشكالية تطبيق قانون الإجراءات المطعون فيه والتي تهم مليون مواطن لبناني، خصوصاً بعد القرار الصادر عن المجلس الدستوري والذي أبطل 3 مواد، ولكنه عملياً عطل أكثر من 37 مادة، وقد تبني وزير العدل

بوضوح رأي هيئة التشريع والاستشارات في وزارة العدل التي أكدت على عدم قابلية القانون للتطبيق دون المواد التي أبطلت من المجلس الدستوري وكل المواد المتعلقة بها أي أكثر من 37 مادة وبوجود تعديلها من المجلس النيابي».

أضاف: «وكذلك جاء متطابقاً مع رأي رئيس المجلس النيابي نبيه بري ورئيس المجلس الدستوري وألعوم للمواطنين العديد من المرات، وقد أعلنت هذه المؤسسات الرسمية المواطنين بعدم قابلية القانون للتطبيق نظراً للإبطال الذي صدر عن المجلس الدستوري».

وتابع: «بتاريخ 2015/2/17 صدر رأي نهائي عن مجلس شوري الدولة وقضى بقبالية احتساب بدلات الإيجار للإبطال والغاء اللجنة التي تحدّد بدل المثل أو الإيجار والتزمت به وزارة المالية وباقي الوزارات وأبلغ إلى المواطنين والمعنيين مباشرة بالأمر، ولم يتمّ التداول به ومعرفته في الإعلام إلا مؤخراً في شهر شباط من العام 2016، حيث أكد مجلس الشورى بقرار وراي نهائي وصريح له بعدم قابلية تحديد بدل المثل أو بدل وبعبارة أخرى عدم إمكانية تعيين خبراء والبت بتقاريرهم وباستحالة تحديد بدل الإيجار ولو عن طريق القضاء، وذهب إلى أبعد من ذلك ليقول بإبطال عملياً كامل المادة 18 من القانون غير النافذ والقابل للتطبيق، وقد صرح نقيب المحامين بوضوح منذ حوالي الأسبوع على عدم قابلية القانون للتطبيق وبأنه قانون أعرج، كما أنّ وزير المالية صرح مراراً وتكراراً على عدم إمكان إنشاء الصندوق وتمويله، ما يجعل من تعيين الخبراء للكشف على بيوت المواطنين والإحكام إذا وجدت باطلّة أيضاً لهذه الجهة كونه عملياً لا يمكن الحكم قبل إيجاد الصندوق المستحيل، الأمر الذي من